TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/40(1)/SC.1/L.2
29 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الاربعون

الجزء الاول

جنيف ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

البند ٤ من جدول الاعمال

اللجنة الاولى للدورة

اسهام الاونكتاد ، في حدود ولايته ، في التنمية المستدامة: التجارة والبيئة

استنتاجات اللجنة الاولى للدورة

وفقا للمقرر ٤٠٣(د-٣٩) للجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، أجرت اللجنة الاولى للدورة تبادلا لوجهات النظر حول أوجه الترابط بين التجارة والسياسات البيئية . وقد ساعدتها في مناقشتها وأثرتها الوثائق الممتازة التي أعدتها أمانة الاونكتاد ومساهمات فريق من الخبراء تمت دعوتهم من عدة مناطق .

وخلص الرئيس إلى أن تقاربا واسعا في الآراء كان قد ظهر بشأن العناصر التالية:

١ - تثير الروابط المعقدة بين التجارة والتنمية تحديات ذات شأن أمام السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة ، وقد برز مؤخرا وعي متزايد بأهمية أوجه الترابط هذه . وعلى المجتمع الدولي أن يجدّ من أجل أوسع تنسيق دولي ممكن للسياسات البيئية والتجارية من خلال التعاون الحكومي الدولي . ويجب أن يكفل هذا التعاون الشفافية والتناسق في صنع سياسات بيئية وتجارية متبادلة الدعم .

٣ - ووجود نظام تجاري متعدد الأطراف حر ومنصف وآمن وغير تمييزي يمكن التنبؤ به ويتفق مع أهداف التنمية المستدامة ويفضي إلى التوزيع الأمثل للانتاج العالمي وفقا للميزة المقارنة إنما يعود بالنفع على جميع الشركاء التجاريين . وبالاضافة إلى ذلك يكون لتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصادرات البلدان النامية ، بترافق مع وضع سياسات سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة ، تأثير بيئي ايجابي ويقدم بالتالي اسهاما هاما في طريق تحقيق التنمية المستدامة .

٣ - واختتام جولة أوروغواي بنجاح له القدرة المحتملة على الاسهام ، من خلال تحرير التجارة ووضع قواعد وضوابط متعددة الأطراف واضحة وفعالة ، في قيام توزيع أكثر فعالية للموارد الوطنية بما يشجع النمو الاقتصادي السليم ويخلق المزيد من الموارد لتحسين المعايير البيئية الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من التبديد والتلوث .

٤ - ويجب حل المشاكل البيئية قدر المستطاع من خلال سياسات ملائمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة وليس من خلال فرض قيود على التجارة . وبهذا الخصوص تم التأكيد على أهمية أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة ، وبشكل خاص في البلدان الصناعية ، وكما تم التأكيد على الصلة بين الفقر وتردي البيئة وبين تردي البيئة والوصول إلى التكنولوجيات الأقل تلويثا . هذا ويجب تشجيع جهود فرادى البلدان الرامية إلى تشجيع تدخيل العوامل الدخيلة ومدّها بدعم دولي واسع النطاق . غير أن قدرة البلدان النامية على فعل ذلك سوف تتأثر بشدة بالشروط التي ستستطيع بموجبها تصدير منتجاتها .

٥ - ويجب أن تسعى البلدان إلى تفادي استخدام القيود التجارية أو أوجه تحريف مجرى المبادلات التجارية كوسيلة للتعويض عن الفوارق في التكلفة الناشئة عن الاختلافات في المعايير والأنظمة البيئية ، بما أن تطبيقها يمكن أن يؤدي إلى تحريف مجرى المبادلات التجارية فيزيد النزعات الحمائية .

٦ - أما فيما يتعلق بمعايير الانتاج فلا بد من اقامة توازن بين مزايا التنسيق ، من وجهة نظر التجارة والشفافية ، ومزايا اباحة الاختلافات في المعايير الوطنية ، من وجهة نظر التنمية المستدامة . وفيما يتصل بعمليات التجهيز يمكن أن يعود وجود معايير تجهيز صارمة بمنافع ايجابية على التنمية المستدامة بازالة البعض من التكاليف الخفية في الممارسات البيئية غير السليمة . ولن يحتاج الأمر إلى تنسيق معايير التجهيز حيثما لا تكون لعمليات التجهيز المعنية أية آثار بيئية عابرة للحدود أو عالمية النطاق .

٧ - وحيثما يكون التنسيق ملائما يمكن أن توفر هيئات توحيد المقاييس ، مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ، أن توفر محافل مفيدة في مجالات اختصاصها (مثل وضع العلامات الايكولوجية ، وتحليل دورة الحياة ، وإدارة البيئة) . وحيثما لا يكون التنسيق مناسبا يمكن التفكير في الاعتراف المتبادل بالمعايير و/أو تطوير معايير قابلة للمقارنة .

ووافقت اللجنة على أن العناصر المحددة التالية لها صلة خاصة بمزيد عمل الأونكتاد:

٨ - يكمن الأونكتاد الخاص في ميدان التجارة والبيئة في تحليل السياسات ومناقشتها ، والعمل المفاهيمي ، وبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والتجارية ، ونشر المعلومات لدى صانعي السياسات ، وتشجيع ومساعدة بناء القدرات . ويجب إيلاء عناية خاصة لمشاكل البلدان النامية وظروفها الخاصة ، بما في ذلك أقلها نموا . كما يجب إيلاء العناية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية .

٩ - ولقد بدأت أذواق المستهلكين في بلدان عديدة تتجه نحو المنتجات "غير الضارة بالبيئة" . ويحتاج الأمر إلى إجراء دراسات لتقييم التكاليف الاقتصادية المتصلة بتخفيض الآثار البيئية السلبية لعمليات تجهيز الانتاج والاستهلاك من جهة ، وفرص السوق المتاحة للمصدرين والتي قد تتدفق عن الطلب على مثل هذه المنتجات "غير الضارة بالبيئة" ، من جهة أخرى . وسوف يبدأ الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية هذا العمل في دورته الثانية الوشيكة .

١٠ - ويحتاج الأمر إلى ايلاء مزيد العناية في الأونكتاد لأدوات السياسات العامة التي تحركها دوافع بيئية ولها تأثير على التجارة ، كتلك المتعلقة بالتغليف ، ووضع العلامات ، وإعادة التدوير . ويجب النظر قدر المستطاع وفي أبكر مراحل التنمية الممكنة في تأثير هذه الأدوات على الشركاء التجاريين ، وخاصة على المصدرين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ؛ وتعد الشفافية عنصرا رئيسيا بهذا الخصوص .

١١ - ويجب أن تراعي برامج وضع العلامات الايكولوجية ، قدر المستطاع ، مصالح البلدان المنتجة في مجال التجارة والتنمية المستدامة ، وبشكل خاص مصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية . ويحتاج الأمر إلى تعاون دولي بشأن هذه البرامج ومزيد دراستها .

١٢ - كما يحتاج الأمر إلى دراسة آثار المبادئ التوجيهية الاجرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن توحيد السياسات التجارية والبيئية وبرنامج عملها المقبل . ويجب مواصلة تطوير التفاعل بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وسائر المنظمات الحكومية الدولية والاقليمية العاملة في مجال التجارة والتنمية ، مثل مجموعة الفات .

١٣ - والمساعدة الانمائية ، وخاصة منها المساعدة التقنية ، حيوية لخلق القدرة الكافية لمعالجة مجموعة المشاكل الهامة والمتزايدة في ميدان التجارة والتنمية . وبينت بوضوح أن أنشطة أمانة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية مفيدة بدرجة عالية للحكومات بهذا الخصوص ، فلا بد إذا من مواصلتها . وبناء على ذلك فإن البلدان المانحة ، والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، والوكالات المتعددة الأطراف ذات الصلة ، مدعوة لتزيد بشكل ملحوظ الأموال الموفرة للمساعدة التقنية في ميدان التجارة والتنمية ، وبشكل خاص الأموال الموفرة لأقل البلدان نموا .

١٤ - وعلى البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تبذل المزيد من الجهود للرد بسرعة وباستيفاء على استبيان أمانة الأونكتاد بشأن التدابير البيئية التي يمكن أن يكون لها تأثير على التجارة .

وتوصي اللجنة بما يلي:

(أ) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الأربعين في موضوع: "تأثير تدخيل التكاليف الخارجية على التنمية المستدامة" ؛

(ب) أن ينظر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين ، ودون الاخلال بالمقررات اللاحقة المتخذة في سياق عملية استعراض وتقييم برامج عمل الآلية الدولية التي ستتم في عام ١٩٩٤ ، في موضوع: "تأثير السياسات ذات الصلة بالبيئة على قدرة الصادرات على المنافسة والوصول إلى الأسواق" .

- - - - -